



تونس في 8 جوان 2006

من وزير التعليم العالي
إلى
السادة والسيدات:

- رؤساء الجامعات
- المديرين العاميين
- عمداء الكليات ومديري المعاهد والمدارس العليا

الموضوع : حول دعم إطار التدريس عن طريق التعاقد مع الخبراء المحالين على التقاعد من الأساتذة الجامعيين ومن الخبراء غير الجامعيين.
المرفقات : العقد النموذجي الخاص بانتداب الخبراء من المدرسين الجامعيين و الخبراء غير الجامعيين المحالين على التقاعد.

لقد تمكنت المنظومة الوطنية للتعليم العالي من رفع العديد من التحديات بفضل الجهود الكبرى التي تبذلها الدولة بالخصوص من خلال توفير الإمكانيات المادية اللازمة لإتاحة الفرصة لكل حامل لشهادة البكالوريا، للالتحاق بالجامعات ، وهو ما سمح بفتح الآفاق أمام المجموعة الوطنية لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية متطورة، مكنتها من إرساء منظومة متكاملة للمعارف والمهارات شملت جميع المجالات العلمية. وتخرجت منها أفواج من حاملي الشهادات الوطنية ذات الجودة العالية ومعترف بها على المستوى الدولي ، وأصبحت بلادنا تبني اقتصاد المعرفة وتركز مجتمع المعلومات بحظوظ حقيقية في النجاح والتألق.

وقد توصلت بلادنا إلى مضاعفة عدد الطلبة بالجامعات بين سنتي 2000 و2004 وهي تستعدّ للترفيح في هذا العدد ليبلغ 500 ألف طالب سنة 2009 في إطار البرنامج الرئاسي لتونس الغد، مما يتطلب بالخصوص مضاعفة طاقة الاستيعاب بنسق سريع واستحداث العديد من مؤسسات التعليم العالي وانتداب عدد كبير من المدرسين من مختلف الأصناف والرتب العلمية. وما زالت الحاجة تدعو إلى توفير المزيد من المدرسين -وخاصة المؤطرين منهم- والى توظيف الكفاءات العلمية المتميزة، ومن بينها تلك التي ساهمت في تأطير المؤسسات الاقتصادية سواء في مستوى التسيير أو في إدارة الإنتاج.

وان مختلف التحديات الأخرى التي أصبحت تواجهها المنظومة الوطنية للتعليم العالي على المستويين الوطني والدولي تتطلب اليوم بذل مزيد من الجهود لكسب رهان الجودة .

ومن بين تلك التحديات ضمان تكوين الخريجين حسب المعايير الدولية من حيث نسبة التأطير وجودة التدريس بالخصوص ومزيد تعزيز تكوين المكونين .

كما أن المنظومة الوطنية للتعليم العالي تشهد اليوم تنفيذ واحد من أهم الإصلاحات البيداغوجية بالانتقال التدريجي إلى نظام "أمد" . وان الوزارة بصدد تنفيذ برنامج شامل لدعم الجودة في مستوى التكوين و التصرف الإداري والمالي والبيداغوجي، ثم إن المنظومة الوطنية للتعليم العالي في نفس الوقت تعزiza متواصلًا لإمكانتها المادية وبالخصوص دعما مكثفا لمواردها البشرية وخاصة إطار التدريس الذي يحتاج إلى تعزيزه بصورة متواصلة ليتنامى في إطار البرنامج الرئاسي بأكثر من 1200 مدرس كل سنة.

ولذلك فان الحاجة تدعو اليوم بالخصوص إلى:

* تطوير تكوين المكونين وتحسين نسبة المدرسين المؤطرين،
* مزيد تحفيز الطلبة على الاجتهاد و الامتياز ، وخاصة منهم طلبة المرحلة الثالثة ، وتحسين تأطيرهم في مختلف مراحل الدراسة، سواء داخل المخابر أو على الميدان ، في إطار التدريب بالمؤسسات الاقتصادية وذلك عبر إجراءات ملائمة.

وفي هذا الإطار فقد أصبح من المتأكد تعزيز إطار التدريس من خلال عدد من الإجراءات الملائمة من بينها تكثيف اللجوء إلى تشريك الخبرات والكفاءات التونسية في التدريس والتأطير بمؤسسات التعليم العالي والبحث وذلك سواء:
- بالاستعانة بالأساتذة الجامعيين المحالين على التقاعد الذين تميزوا بجهودهم في مجال تأطير البحوث خلال فترة المباشرة والمشهود لهم بالإشعاع في مجال اختصاصهم والذين لهم على الأقل رتبة أستاذ محاضر أو ما يعادلها من الرتب، وبصفة استثنائية جدا، رتبة أستاذ مساعد في بعض الاختصاصات التي تشهد ندرة في إطار التدريس بها.
- أو بالكفاءات العلمية والتكنولوجية الذين باسروا بالمؤسسات الاقتصادية العمومية أو الخاصة كإطارات للتسيير أو إدارة الإنتاج وتمت إحالتهم على التقاعد.

وعليه، فقد تقرر الترخيص للجامعات في توظيف تلك الكفاءات من المتقاعدين في إطار عقود خصوصية. وقد تمت المصادقة من قبل مصالح الوزارة الأولى على عقد نموذجي للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم وذلك في مجالات التدريس والتأطير.

وتبعا لذلك أوافيكم رفقة هذا بنسخة من مشروع العقد النموذجي المصادق عليه لاعتماده .

والمرغوب في هذا الصدد العمل بالتوصيات التالية :

- يكون انتداب هذا الصنف من المتعاقدين في الاختصاصات التي لا يتوفر فيها العدد الكافي من المدرسين الجامعيين القارين، أو التي تثبت فيها الحاجة إلى الخبرات الميدانية أو العملية،
- ويشمل التعاقد الخبراء التونسيين من المدرسين الجامعيين أو غير المدرسين الجامعيين والذين سبق لهم أن عملوا بالقطاع العمومي أو القطاع الخاص بتونس أو بالخارج.
- عند افتتاح كل سنة جامعية تتم موافاة الإدارة العامة للتعليم العالي في اجل أقصاه يوم 5 سبتمبر بقائمة في المترشحين المقترح التعاقد معهم مصحوبة بملفاتهم التي يجب أن تضم الوثائق التالية:
 - ترجمة ذاتية،
 - أعلى شهادة جامعية متحصل عليها ،
 - قرار التسمية في الرتبة أو الخطة التي شغلها المعني بالأمر قبل الإحالة على التقاعد ،
 - قرار الإحالة على التقاعد.
- وتعرض وجوبا كل مشاريع العقود المقترحة على موافقة وزير التعليم العالي و تأشيرة المصالح المختصة بالوزارة الأولى . ولا يمكن للمعنيين بالأمر مباشرة مهامهم قبل إشعار كتابي من الوزارة.
- ويمكن الانتفاع بهذه العقود التي تجدد سنويا إلى حدود سبعين (70) سنة.
- و إضافة إلى توفير الدعم المناسب لإطار التدريس بالاستفادة من الخبرات المتمرسنة وذات التجربة الثابتة والطويلة بعد إحالتها على التقاعد، فمن المنتظر أن يشكل هذا الإجراء الاستثنائي حافزا هاما للمدرّسين المباشرين قصد مزيد البذل وتكثيف تأطير الطلبة وخاصة بالمرحلة الثالثة .
- ولهذه الأسباب فالمرغوب بذل العناية اللازمة لتنفيذ هذا المنشور والعمل على استقطاب الكفاءات والخبرات التي تحتاجها الجامعات وموافاة الوزارة (الإدارة العامة للتعليم العالي) بالمقترحات في الأجل المحددة.

الأزهر بوعوني